Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 459-477
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.24

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analyze the relationship between economic development and monetary policy according to recovery mechanisms

Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkoshi*, Diaa Abd-Al Razaaq Hassan
College of Administration and Economics, Diyala University

Keywords:
Economic development, political cash, recovery mechanisms.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 14 Jun. 2023
Accepted 27 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Alyaa Hussein Khalaf Al-Zarkoshi
College of Administration and Economics, Diyala University

Abstract: Monetary and credit policy plays an important role in achieving economic reform through the controls and instructions emanating in light of economic goals and by monetary tools to achieve economic stability by reducing price rates (inflation) and the stability of the exchange rate ، He rebuilt the foreign reserves of the central bank, maintained a stable financial system based on a competitive environment, provided a basic incubator for the development launch process in Iraq and reached effective sustainability goals ،The research aims to determine the relationship between monetary policy and economic development and to know the extent to which economic indicators respond to monetary policy،By measuring and analyzing the achievement of economic development in the modern sense through monetary reform mechanisms using the ARDL model،Among the most important results reached is the impact of monetary policy on economic development, depending on its effectiveness by relying on objective elements in pumping cash mass, such as taking into account the volume of real production and controlling inflation rates ،As for the most important proposals, it is necessary to complete the reform of the banking and financial system and follow up the development of both the monetary and financial markets as one of the most important pillars of implementing an effective monetary policy that affects development.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 459-477
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.24

تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية وفق آليات التعافي

علياء حسين خلف الزركوشي ضياء عبد الرزاق حسن
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى

المستخلص

للسياسة النقدية والائتمانية دوراً مهماً في تحقيق الإصلاح الاقتصادي عبر الضوابط والتعليمات المنبثقة في ضوء الأهداف الاقتصادية وبواسطة الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تخفيض معدلات الأسعار (التضخم) واستقرار سعر الصرف، وإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والحفاظ على نظام مالي مستقر قائم على بيئة تنافسية، وتوفير حاضنة أساسية لعملية الانطلاق التنموي في العراق وبلوغ أهداف الاستدامة الفاعلة، ويهدف البحث إلى تحديد العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية ومعرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية للسياسة النقدية،من خلال قياس وتحليل تحقيق التنمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث عبر آليات الإصلاح النقدي باستعمال نموذج ARDL، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى فعاليتها باعتمادها على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي والتحكم في معدلات التضخم، أما أهم المقترحات ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية ومتابعة تطوير كل من السوقين النقدي والمالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة مؤثرة في التنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، السياسية النقدي، آليات التعافي.

المقدمة

إن العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد على السياسة النقدية فأن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية وفهمها وإخضاع تنفيذها للتقويم المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها لغرض بناء التنمية واستدامتها.

وتكمن أهمية البحث في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية وهي السياسة النقدية التي تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا يبرز دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث (الحد من البطالة والفقر) ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وهناك اتفاق على أن السياسة النقدية في مضمونها الأساسي هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي أمثل، مع المحافظة على استقرار الأسعار وأظهرت التجارب العالمية وجود اختلاف واضح في الاعتماد على أدوات السياسة النقدية، في ضوء الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية لكل بلد، وهذا يعني أن انتقاء أدوات السياسة النقدية المناسب استخدامها في ضوء هيكل وظروف الاقتصاد العراقي، يستدعي الدراسة والتحليل العلمي لتلك الأدوات، وتتوقف مدى فعالية السياسة النقدية على المناخ القانوني والمؤسساتي، وتوفر الأدوات الممكنة ومرونتها في الوقت المناسب لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل النمو والتشغيل واستقرار الأسعار ومكافحة التضخم وبالتالي قدرة السياسة النقدية على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويقسم البحث على أربعة مباحث يتضمن المبحث الأول: منهجية الدراسة، والمبحث الثاني الجانب النظري (الأسس الفلسفية والفكرية للتنمية وللسياسة النقدية)، وتناول المبحث الثالث: (الجانب التطبيقي)، والمبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات).

المبحث الأول: منهجية الدراسة

1. **مشكلة الدراسة:** تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي :ما مدى تحقيق التنمية عبر آليات الإصلاح النقدي في العراق لغرض التعافي؟ لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية الآتية:
   - ما هو الإطار النظري للتنمية والسياسة النقدية وما يتعلق بأهدافها؟
   - هل هناك تأثير للسياسة النقدية في العراق على واقع التنمية بالمفهوم الحديث؟
   - ما واقع مؤشرات الإصلاح النقدي في التنمية الاقتصادية للعراق؟
2. **فرضية الدراسة:** ترتكز فريضة الدراسة على وجود علاقة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والإصلاحات النقدية، عبر انتهاج سياسة نقدية فاعلة باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في معرفة نوع من أنواع السياسات الاقتصادية وهي السياسة النقدية التي تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات وأفراد، بالحد من التضخم والبطالة وزيادة متوسط الدخل الفردي، كما لها دور فاعل في كثير من البلدان في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو.
4. **اهداف الدراسة:** تتمثل أهم الأهداف التي نصبوا إليها من خلال الدراسة هي: تحديد العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية ومعرفة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية للسياسة النقدية، تحديد مدى فاعلية الاعتماد على أدوات السياسة النقدية في ظل محدودية الوعي الاجتماعي، فضلاً عن انعدام الثقافة المصرفية مع انخفاض مستويات التنمية، وضعف دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، ومحدودية الخبرة في انتهاج السياسة النقدية وتقويمها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي.
5. **منهجية الدراسة:** تم اعتماد المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدورات باللغة العربية والأجنبية السابقة وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجتْ الموضوع أو جزء منه وتحليل البيانات بالأسلوب القياسي التي تحتوي على مشكلة الدراسة وفي هذا الإطار سنعتمد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق.

المبحث الثاني: الجانب النظري الأسس الفلسفية والفكرية للتنمية وللسياسة النقدية

أولاً. التنمية (المفهوم والدلالات): التنمية هي الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وفي هذا السياق ينبغي التميز بين مصطلحي النمو والتنمية، فالنمو معناه التطور التلقائي الذي عادة ما يكون تطورا طبيعيا دون تدخل من الدولة أو المجتمع، بينما يحيل مصطلح التنمية إلى تلك العمليات المخططة التي تسعى إلى تحقيق النمو بصورة سريعة وخطط محددة، ويعتبر بعض الباحثين، أن مصطلح التنمية يعد من المصطلحات الدخيلة التي بدأ الترويج لها في تقارير البرامج الإنمائية للأمم المتحدة منذ سنة 1990، بينما هي سمة بشرية قديمة قدم البشر، والتنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال، والتنمية كمفهوم شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية

بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك، ودراسات التنمية "مشكلة"، متعددة الأوجه، فهي تحليل للتغيير الاجتماعي في سياق عالمي، ولكن مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصوصية المجتمعات المختلفة من حيث التاريخ، والبيئة، والثقافة (Sumner, 2008: 7).

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها على تيارين رئيسين: أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن، أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله ويختلف مفهوم التنمية من مجالٍ لآخر، وذلك بعدّ المجال المضاف إليه مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية...الخ.، ومن المعلوم أن مصطلح التنمية البشرية مصطلح معاصر تم تداوله في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولم يزل يحتاج إلى دراسات تبين معناها الكامل، إلا أننا نستطيع أن نستخلص أن التنمية البشرية تدور حول تطوير القدرات البشرية بأمور يتمكن الإنسان من خلالها سد احتياجاته المادية والمعنوية والاجتماعية والعقلية، (العسل 1996، 14) إذ توسع قدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه من حيث هو سواء كان فرداً أو مجتمعا، وقد عرفت التنمية عبارة عن تحريك عملي مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، واشتملت تقارير التنمية البشرية للأمم المتّحدة التي صدرت منذ مطلع التسعينيات على مفاهيم للتنمية البشرية، فأكّدت أنها "عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس، ومع كون هذه الخيارات غير محدودة فإنه يمكن تمييز ثلاثة خيارات مهمة تتمثل في ضرورة أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، ثم تمتد هذه الخيارات حتى تستوعب الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان (النصر 2017، 15).

ثانياً. السياسة النقدية (المفهوم، والاهداف، وآليات العمل): يعد مصطلح السياسة النقدية مصطلحا قديما إذ ظهر هذا المصطلح في كتابات العديد من الاقتصاديين في القرن التاسع عشر، وازداد اهتمام الاقتصاديين بالسياسة النقدية من ناحية البحث والتنظيم، إذ بدأ يتزايد الاهتمام بهذا الموضوع في بدايات القرن العشرين، وقد عُرف السياسة النقدية مجموعة من الكتاب الاقتصاديين إذ جاء تعريفها على أنها تنظيم عرض النقود عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي، وعرفت على أنها مجموعة الوسائل التي تتيحها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين مثل الاستخدام الكامل، وكما عرفت أيضا بأنها مجموع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي ووزارة المالية للتأثير في الائتمان المصرفي تحقيقا للأهداف الاقتصادية والنقدية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، ولذلك يمكن

القول إن السياسة النقدية تشتمل على جميع الأعمال والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية من خلال إدارة عرض النقود في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ويتمثل دور السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو عالية، والاستخدام الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات، إلا أن في العقدين الماضيين من القرن الماضي تركز هدف السياسة النقدية في مجمل البلدان الصناعية على تحقيق هدف مركزي وهو الاستقرار النقدي والمتمثل في خفض معدلات التضخم أو الفائدة، ان أمكن الحفاظ على القوة الشرائية للنقود. القياس (Mishkin F. S., 2012: 108)

ويمكن توضيح أبرز أهداف السياسة النقدية بالنقاط الآتية: - (السيد 1999، 22)

1. تحقيق النمو الاقتصادي: وهذا يتم من خلال التشجيع والحفاظ على مستوى عالٍ من التوظيف والدخل، وهذا الأخير يعتمد على طبيعة السياسة النقدية في البلد، فالاتجاه المعاصر يعمل على الجمع بين هدف استقرار أسعار الصرف وهدف تحقيق مستوى عال من التوظيف والدخل.
2. استقرار المستوى العام للأسعار: وهو من الأهداف التي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد وذلك لأن استقراره يعني استقرار قيمة النقود وهذا الأخير يجعل الاقتصاد يعمل بسهوله كبيرة وذلك لأن عدم الاستقرار يؤدي إلى حدوث اختلافات كبيرة بين المنتج والمستهلك والعامل وصاحب العمل وغيرها من العديد من الاختلالات والتي تؤدي بالتالي إلى حدوث آثار سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على نشاط الاقتصاد.
3. استقرار أسعار الصرف: ويعد من الأهداف المهمة للسياسة النقدية، ففي الوقت الذي كانت فيه الدول تتبع نظام القاعدة المعدنية الذهبية أو الفضية لم تكن هناك مشكلة في أسعار الصرف، ولكن المشكلة ظهرت مع بداية العمل بنظام العملات الورقية وتعمقت كثيراً بعد انتشار نظام التعويم بدلاً من نظام الصرف الثابت، وإن هدف استقرار أسعار الصرف يعد من الأهداف اللازمة لتوسيع نطاق التجارة الدولية والتي تؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في الاقتصاد وتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع.

ثالثاً. آليات عمل السياسة النقدية وأثرها على فاعلية النشاط الاقتصادي: (كولينز 1982، 42)

إن من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية هو (التحكم بعرض النقود) ولذلك فأن فعاليتها تنطلق من العلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فكلما كان التغير في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات مهمة في مستوى النشاط الاقتصادي كلما كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية والعكس صحيح، بالرغم من أن بعضهم ينكرون فاعلية السياسة النقدية نسبيا، إلا أن كثيراً من الاقتصاديين وفي مقدمتهم فريدمان، يعتقدون أو يؤمنون بوجود علاقة نسبية قوية تتجه من عرض النقود إلى النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية ولكنها قد لا تكون كاملة، لكي يتم التحكم بعرض النقود أو معدل نمو عرضها بصورة فعالة لا بد من توافر الأدوات الكمية الفعالة للسياسة النقدية ولكن الوضع بالنسبة للبلدان النامية مختلف إذ إنها تتصف بضيق وتخلف أنظمتها وأسواقها المالية والنقدية والمصرفية، وهذا الأمر يحد من فاعلية استخدام آلية عمليات السوق المفتوحة من قبل السلطة النقدية، كذلك فأن المصارف التجارية في هذه البلدان تحاول الحفاظ على درجة عالية من السيولة بالمقارنة مع المستويات السائدة في البلدان الصناعية وذلك بسبب ضعف السوق النقدية والمالية وعدم انتظامها في هذه البلدان من جهة ولمواجهة المسحوبات الكبيرة والمفاجئة على ودائعها والتي تحدث بسبب عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية في البلدان النامية أو بسبب التقلبات الموسمية والدورية في

قطاع التجارة الخارجية، إن احتفاظ المصارف التجارية في هذه البلدان بهذه الدرجة العالية من السيولة يجعل من استعمال السلطة النقدية لآلية الحد الأدنى من الاحتياطي القانوني غير فاعله، وكذلك أن المصارف التجارية في البلدان النامية لا تعتمد في الاقتراض من المصرف المركزي إلا في حالات نادرة، وذلك بسبب سيولتها العالية، وهكذا فأن ضيق السوق المالية والنقدية وتخلفها في البلدان النامية واحتفاظ المصارف التجارية بالسيولة العالية وعدم ممارستها لعمليات إعادة الخصم للأوراق المالية تجعل من أدوات السياسة النقدية الكمية في البلدان النامية محددة الأثر نسبيا، مما يعوق السلطات النقدية من رسم وتنفيذ سياسة نقدية فعاله، فضلا عن اعتماد البلدان النامية على تصدير نوع أو أنواع محددة من السلع الزراعية أو الأولية يجعل الصادرات تحل محل الاستثمارات في شدة تأثيرها في دخولهم القومية ولهذا فالسياسة المالية للحكومة وحجم ميزانيتها والمركز المالية للحكومة وحال ميزان المدفوعات جميعها تعتمد على عائدات قطاع التصدير والذي يعتمد بالأساس على أوضاع الاقتصاد والسوق الدوليين، هذا الأمر يعني أن السياسة النقدية في البلدان النامية ليست مستقلة بل تقع تحت تأثير هذه العوامل والتي هي خارج نطاق سيطرتها او تحكمها، ولذلك فان السلطات النقدية في البلدان النامية تمارس تأثيراً ضئيلا على عرض النقود في غياب وسائل نقدية كمية فعاله، فضلا عن ذلك فان العوامل الرئيسية المؤثرة في عرض النقود والمتمثلة في الانفاق الحكومي ووضع ميزان المدفوعات تبقى مستقلة إلى حد كبير عن السلطة النقدية لان هذه العوامل معتمدة على عوائد تصدير نوع واحد أو أنواع محددة من سلع زراعية او أولية إلى السوق الدولية. (Batini 2006, 406)

رابعاً. أوضاع السياسة النقدية في العراق: لقد كان للتطورات التي شهدها العالم عبر تعدد الازمات الاقتصادية والمالية والعالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات، إذ إن التحولات التي شهدتها الأدوات النقدية المعتمدة من قبل السلطة النقدية في المرحلة الراهنة فضلاً عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص لها دور في وضع أطر للأوضاع الحالية والمستقبلية لهذه التوجهات أو التحولات النقدية بالشكل الذي يدعمها اعتماداً على مدى النجاح في مواجهة التحديات الراهنة والمحتملة، وتواجه السلطة النقدية تحديات في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل أو بآخر على نجاح الأدوات النقدية الجديدة بشكل خاص والسياسة النقدية بشكل عام وانعكاس ذلك على التنمية ومنها: على الموقع الالكتروني

https://economy-news.net/content.php?id=26064

أولاً. السياسة المالية: إن طبيعة الايرادات العامة (دولارية بنسبة 95%) وهي تشكل الأساس النقدي لدى البنك المركزي، وأنفاق الحكومة هو المحدد للتوسع في العرض النقدي، وعندما يستهدف البنك المركزي سعر الصرف في محاولة للتأثير على الطلب الكلي عن طريق زيادة سعر الفائدة سيتم منع ذلك من خلال تدفقات رأس المال الدولية. وهنا تبرز الظاهرة التي تمثل تحديا امام السياسة النقدية ومنها: (Krušković, 2020: 69)

1. إن تغطية النفقات المحلية من الايرادات المحلية لا تتجاوز الـ 5% مما يؤدي الى استبدال العملة الاجنبية (المتأتية من الايرادات النفطية) بالعملة المحلية (الدينار) عن طريق البنك المركزي، مما يؤثر في عرض النقد بشكل واسع.

2. يضعف مرونة النفقات والايرادات والتي غالبا ما تكون محكومة بأرادات وتأثيرات سياسية تتسبب في نفقات يصعب تخفيضها مثل الرواتب والاعانات وغيرها، وبدلا من تكييف النفقات وفقا للإيرادات أو زيادة الايرادات غير النفطية.
3. لم يستهدف الانفاق الحكومي توسيع القدرات الانتاجية المحلية وتهيئة ظروف ودعم القطاع الخاص، ولم يتحقق زيادة في انتاجية شركات القطاع العام، بل استمرت في تلقي دعم الموازنة العامة رغم خسائرها الكبيرة والمتراكمة.

ثانياً. تمويل عجز الموازنات العامة: يمثل العجز في الموازنة العامة للدولة أكبر التحديات أمام السياسة النقدية، وهو يتناسب عكسيا مع استقلالية البنك المركزي حين يتم تمويل هذا العجز عن طريق شراء البنك لحوالات الخزينة، لقد خصم البنك المركزي حوالات خزينة خلال الفترة من نهاية سنة 2015، ولغاية الوقت الحاضر لغرض تسديد الرواتب ومستحقات المقاولين والفلاحين.

ثالثاً. ظاهرة التعامل بالنقد: تمثل الكتلة النقدية التي يتم تداولها خارج القطاع المصرفي وقنواته مبلغا كبيرا يتجاوز 65 تريليون دينار وهذه الظاهرة تمثل تحديا كبيرا أمام السياسة النقدية، حيث تتعطل أداوته للسيطرة على تلك الكتلة فضلا عن تفويت فرص التمويل والتشغيل والائتمان.

رابعاً. ضعف العمق المالي: تتسم الأسواق المالية (اسواق الأسهم والسندات، أسواق رأس المال، أسواق النقد) بالمحدودية، مما يفوت فرص توظيف المدخرات المحلية والحد من ظاهرة الاكتناز وسحب السيولة لتوظيفها في القطاعات الحقيقية.

خامساً. ضعف الجهاز المصرفي: يمثل الجهاز المصرفي ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد والحلقة الرئيسية فيه وذراعا مهما للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي وعاملا مهما في المساعدة في ادارة الكتلة النقدية عبر أدوات البنك المركزي التي يقوم بها من خلال الجهاز المصرفي وسوق سعر الصرف، إلا أن هذا القطاع يعاني من ظواهر تحديات عديدة منها:

- محدودية المنتجات والخدمات المصرفية نوعيا وجغرافيا.
- هيمنة المصارف الحكومية على القطاع بنسبة نزيد على 80%.
- الديون المتعثرة وتركز الائتمان.
- ضعف الحوكمة المؤسساتية.
- تلقي صدمات مالية بسبب انخفاض نشاط القطاع الحقيقي وتعثر الحكومة في سداد مستحقات المقاولين والمجهزين وغيرهم.

سادساً. ضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: تشكل السياستان المالية والنقدية ركنا السياسة الاقتصادية وحيث إن السياسة المالية تلعب دورا مهما في ادارة النفقات والايرادات العامة واللذان يؤثران تأثيرا مباشرا في الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد والطلب الكلي والتشغيل فأن التنسيق بينها وبين السياسة النقدية أمر مهم بدونه تتلقى السياسة النقدية ضغوطا وتحديات كبيرة، ومع غياب هذا التنسيق كانت السياسة النقدية مصدرا مستمرا لموجات الانفاق المتزايد وضعف الايرادات المحلية وضعف الانفاق الاستثماري في ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي فأن هناك علاقة تأثير، أي إن في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فأن ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض

الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الأمر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد، وتُعد السياسة النقدية من أهم الادوات التي تستخدمها البلدان في معالجة المشاكل الاقتصادية سواء كانت على مستوى النمو، البطالة، الفقر، التضخم، والاستقرار النقدي، وهناك من لا يميز بين الاستقرار الاقتصادي والنقدي، فالاستقرار الاقتصادي يرتبط بالسياسة الاقتصادية ككل وبمالية الدولة وهيكل الاقتصاد وانتاجية قطاعاته، وهذا يختلف عن الاستقرار النقدي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في سعر الصرف ومستويات آمنة لمعدل التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق ادوات السياسة النقدية وهو بطبيعة الحال يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا استجابت القطاعات الاقتصادية لمتغيرات الادوات النقدية، اذ اكد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 على أن أحد الأهداف الأساسية للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار النقدي، ونتيجة عدم استجابة القطاع الحقيقي لمتغيرات السياسة النقدية فإن ذلك يعكس الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على الموقع الالكتروني. https://annabaa.org/arabic/economicarticles/1895 بعد عام 2003 مارس الاقتصاد العراقي أدوات التحول نحو اقتصاد السوق، وهذا له مبادئ وقواعد معينة تلتزم بها البلدان، واستخدمت السياسة النقدية الأدوات الأكثر تأثيرا في سعر الصرف، وهي نافذة العملة في تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، وهذا يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير، إذ تعتمد المالية العامة على ما نسبته (89%) من الايرادات العامة كما في موازنة 2020 واكثر في الموازنات السابقة، ويستحوذ القطاع النفطي على اكثر من (60%) من الناتج المحلي الاجمالي، ويلاحظ من ذلك الاختلالات الهيكلية في المالية العامة أولاً، وفي القطاعات الاقتصادية ثانياً،هذه الاختلالات ينتج عنها عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي والنقدي، وبالتالي يمكن القول بأن عرض النقود هو متغيراً داخلياً تابع للسياسة النقدية (وهذا ما نؤكد عليه دائماً) طالما أن وزارة المالية هي المسؤولة عن بيع الدولار إلى البنك المركزي، وبالتالي ستكون هي المتحكم بعرض النقود وذلك عن طريق تخفيض أو زيادة الانفاق العام، فضلاً عن أن كل ارتفاع في عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة عرض النقد لأن المالية العامة تلجأ إلى أداة الدين العام (الداخلي والخارجي) لسد احتياجات الموازنة، وهذا ما يؤدي الى حدوث موجات تضخمية تدفع السياسة النقدية لردمها عن طريق نافذة العملة وهي الأداة الأكثر تأثيراً بسبب انخفاض مرونة سعر الفائدة في الجهاز المصرفي نتيجة الانفصال الحاصل بين القطاع النقدي والحقيقي.

الجدول (1): الدين العام وعرض النقد وأسعار النفط في العراق للمدة 2010-2020

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دينار)	عرض النقدM1 (مليون دينار)	اسعار النفط (دولار)
2010	9,180,806	51,743,489	75,7
2011	7,446,859	62,473,929	105
2012	6,547,519	63,735,871	106
2013	4,255,549	73,830,964	102,3
2014	9,520,019	72,692,448	91,6
2015	32,142,805	65,435,425	44,7
2016	47,362,251	70,709,253	36,1
2017	47,678,796	71,161,551	49,3

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دينار)	عرض النقدM1 (مليون دينار)	اسعار النفط (دولار)
2018	41,822,918	74,036,367	46,475
2019	38,331,548	86,771,000	48,6
2020	64,246,559	103,256,234	41,75

المصدر: البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث 2- / وزارة النفط.

إن اتجاهات الدين العام الداخلي بعد عام 2003 كانت مرتبطة ارتباطا تاما بأسعار النفط، إذ نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أنه كلما انخفضت أسعار النفط كلما ازداد الدين الداخلي. إذ نلاحظ أن الدين الداخلي في بداية مدة البحث لم يكن كبيرا لكنه أخذ بالزيادة كلما اخفضت أسعار النفط العالمية وتحديدا عام 2015 إذ بلغ الدين الداخلي (32،142،805) مليون مقارنة مع السنوات التي قبلها ويمكن ملاحظة أسعار النفط من خلال الجدول اعلاه ثم أخذ كل من الدين الداخلي بالارتفاع مع انخفاض أسعار النفط، ففي عام 2016 انخفضت أسعار النفط ورافق ذلك الانخفاض ارتفاع في الدين الداخلي وكان ذلك الارتفاع بسبب الحرب ضد التنظيمات الارهابية آنذاك وبالتالي كان الدين الداخلي مرتفع، كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الدين الداخلي أخذ بالانخفاض مع تحسين ارتفاع أسعار النفط وتحديدا في عامي (2018-2019)، وكان سبب هذا الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية أما عام 2020 مقارنة مع عام 2019 فيلاحظ ارتفاع كبير في الدين الداخلي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وبسبب الأحداث الصحية (COV19) وكذلك بسبب زيادة التخصيصات للقطاع الصحي لمواجهة الأزمة حينها، حيث إن زيادة الاقتراض وتحديدا عام 2020 من المصارف يؤدي إلى سحب جزء من احتياطاتها والتي لم تدخل في عرض النقد وضخها من خلال الانفاق الحكومي على شكل رواتب يؤدي إلى زيادة النقود المتداولة لدى الأفراد وبالتالي زيادة عرض النقد بالمفهوم الضيق، أما بالنسبة إلى احتياطي العملة الاجنبية هو غطاء للعملة المحلية وهذا يضمن استقرارها ويحقق التنمية إذا بقي ضمن الحدود المعيارية، وتشير البيانات على أن مؤشر الاحتياطيات يتجه نحو الأمان حسب المعايير الدولية ويغطي أكثر من (6) شهور للاستيرادات في حالة انعدام الايرادات النفطية، وبالتالي فإن الصدمات التي واجهت العراق ومنها ما سمي بالصدمة المزدوجة عام 2014 والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط بشكل حاد من جهة والهجمة العسكرية ضد تنظيمات الارهابية من جهة أخرى وهذا ما استدعى تدخل البنك المركزي لتحقيق الاستقرار ولسد الاحتياجات التمويلية لمواجهة الصدمة المالية والعسكرية بصورة غير مباشرة عن طريق تسويق سندات المالية العامة، إن الاحتياطيات ليست اموالاً مجمدة وانما تستخدم في ادارة العملة والاستثمارات النقدية الخارجية فضلا عن أنها توفر الأمان للعملة الوطنية، فإذا لم يقابل الطلب على الدولار عرضاً مساوياً له فهذا يعني أنه أحد مؤشرات انهيار العملة، لذلك نلاحظ أن البنك المركزي يحرص على تغطية الطلب المحلي والطلب لأغراض الاستيراد، كما انه بعد عام 2015 استخدم حزمة من الاجراءات التي تهدف إلى تقليص الفجوة بين سعري الرسمي والموازي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 459-477
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.24

الجدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام وسعر الصرف في العراق للمدة 2010-2020

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون) دولار	الانفاق العام (مليون دولار)	سعر الصرف (دولار)
2010	138521	68670	1186
2011	185752	80558	1196
2012	218132	93503	1233
2013	234642	113210	1232
2014	234659	102736	1214
2015	177634	77118	1247
2016	167721	71250	1275
2017	192342	67342	1258
2018	216952	71603	1209
2019	222435	82010	1196
2020	210576	73652	1247

المصدر: تقارير البنك المركزي لسنوات متعددة.

نستنتج من ذلك أن تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة يكمن في انخفاض الأسعار وقيمة الصادرات وارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات وبالتالي اثقال كاهل الموازنة وزيادة العجز فيها ليس بطريقة مباشرة ولكن من خلال تأثير أسعار الصرف على المستوى العام للأسعار الذي بدوره ينعكس على زيادة النفقات العامة التي يترتب على انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف، فعندما يبيع البنك المركزي الدولار فإنه يهدف للحفاظ على قيمة العملة، إذ لا يمارس بذلك عملية تجارية بقدر ما تكون تفعيل لأدواته لتحقيق الاستقرار، وتنص المعايير الدولية على أن لا يزيد الفرق بين السعر البنك الرسمي والسعر الموازي (2%) وقد لاحظنا ذلك الفرق وصل عام 2013 إلى أكثر من (8%) وهذا هو المؤشر الخطير الذي هدد قيمة العملة آنذاك، أما الآن فنلاحظ أن السياسة النقدية استطاعت أن تحقق التقارب بين سعري الصرف الرسمي والموازي وبفارق مقبول عالمياً وحسب الاتفاقية التي وقعها العراق التي تنص على أن يكون الفرق (2%)، إذ يبلغ سعر الصرف الرسمي لهذا العام (1190) دينار لكل دولار، فيما بلغ سعر السوق الموازية نحو (1200) دينار لكل دولار، وهذا يعني تقليص الفجوة إلى أقل من (2%)، وهذا يعني أيضاً تأكيد السلطة النقدية بضرورة تقليص الفجوة نتيجة التزامها بقانون البنك المركزي لتحقيق الاستقرار أولاً، ورفع قيمة العملة المحلية والتي من الممكن أن يستفيد منها المواطن عند شراء السلع والخدمات لأن أغلب السلع هي مستوردة ومقومة بالدولار.

خامساً. إصلاحات في مجال السياسة النقدية وأثارها التنموية: إن إطار عمل السياسة النقدية في العراق يسير وفق مجموعة من الأسس والقواعد كنتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية، (البنك المركزي العراقي 2018، 2)، والبنك المركزي العراقي كان دوره أساسياً في إدارة العملية الاقتصادية في العراق بعد التغيير في عام 2003 من خلال إدارته للسياسة النقدية وتحقيق أهدافها، حيث مرّ العراق خلال السنوات (2003-2016)

بمرحلة مهمة من مراحل نظامه الاقتصادي، إذ شمل التغيير بداية تطبيقات جديدة للبناء الاقتصادي تعتمد بناء مقدمات الانتقال من فلسفة واستراتيجيات النظام الاقتصادي المركزي في إدارة الاقتصاد إلى فلسفة واستراتيجيات وآليات اقتصاد السوق. وأهم ما ميَّز هذه المرحلة هي التجريبية وممارسة سياسات واجتهادات اقتصادية تعتمد بالأساس على تجارب دول سبقتنا في تطبيق آليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصادية الأساسية لهذا الانتقال، كما أكدت جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن ارتباك الرؤية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وعدم وضوح المنهج الاقتصادي للبناء الجديد للاقتصاد ساهم مساهمة واضحة في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول إلى الأهداف المركزية المحددة، إضافة إلى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية، مما أدّى إلى اضطراب في التطبيق، إلا أن البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي خطا خطوات تطور كبيره باتجاه الانتقال من النشاط الصيرفي إلى النشاط التنموي، فمنذ صدور القوانين التي تنظم العمل المصرفي في عام 2004 وصدور قانون البنك المركزي 56 لسنة 2004 حصل البنك المركزي على استقلاليته وبذلك تحققت إنجازات كبيرة في مجال الحد من التضخم الجامح الذي كان يعاني منه العراق والوصول به إلى معدلات جيدة لعام 2016 بلغت 2 في المئة، كما تشير البيانات والمؤشرات المالية إلى أن البنك المركزي العراقي استطاع المحافظة لعدة سنوات وحتى الوقت الحاضر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي بشكل متوازن بالرغم من التذبذب والتباين صعوداً ونزولاً تبعاً للظروف الاقتصادية الصعبة والأزمة المالية والاقتصادية بسبب الانخفاض في أسعار النفط والحرب على الإرهاب والمضاربات التي تحدث في الأسواق.

حيث يلاحظ أن التدخل اليومي للبنك المركزي العراقي في إدارة عملية البيع والشراء للعملة الأجنبية في ضوء معطيات السياسة النقدية، بالرغم من الانتقادات والملاحظات الكثيرة ساهم مساهمة كبيرة في المحافظة على الاستقرار النقدي ومواجهة أية كميات يحتاجها السوق لغرض تمويل التجارة للقطاع الخاص وتلبية احتياجات وزارة المالية من العملة المحلية، ولمواجهة هذه الانتقادات أصدر البنك تعليمات وضوابط وحاول السيطرة على الخروقات التي تحدث بالمراجعة والمتابعة اليومية من مكاتب غسل الأموال في البنك وفي المصارف وبالرقابة الاستباقية الالكترونية، كما أصدر أخيراً دليل غسل الأموال تأكيداً لضبط تطبيق قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب الجديد، فضلا عن تفكيره المتواصل لاعتماد أسلوب الاعتمادات المستندية وإحلالها تدريجياً بدلاً من الأسلوب الحالي بهدف السيطرة على حركة العملة الأجنبية والحد من التصرف بها بخلاف الأهداف الاقتصادية المحددة لتطبيقات السياسة النقدية، حيث إن التعامل ببيع وشراء العملة الأجنبية يعد من أكبر عمليات السوق المفتوحة في السيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة في الموازنة العامة والانفاق الاستهلاكي، ولا بد من الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي يلعبه الجهاز المصرفي العراقي بعدّه الأداة المنفذة للسياسة النقدية التي يخططها ويشرف على تنفيذها البنك المركزي العراقي والذي يشكل العجلة الأساسية في تمويل وإدارة عملية التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار العراقي والعربي والأجنبي على الموقع الالكتروني.

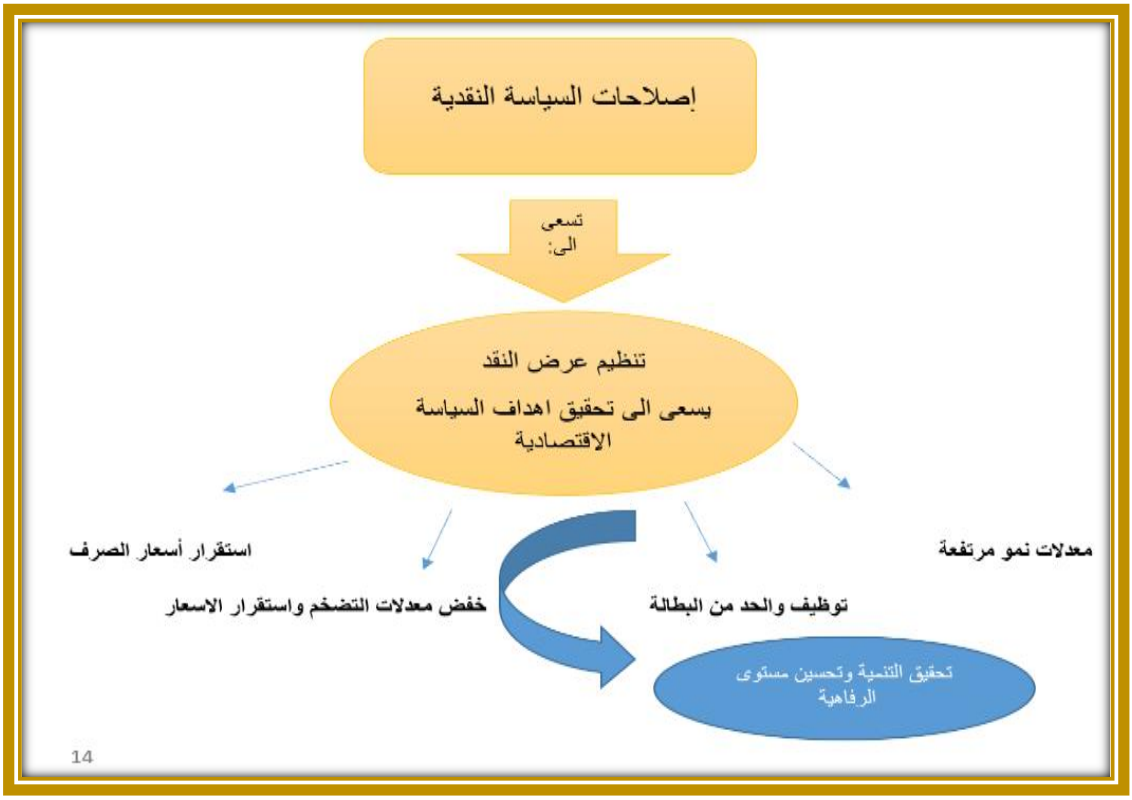
https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 459-477
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.24

1. **رؤية لدور السياسة النقدية في تحقيق التنمية:** انطلاقا من هذا الواقع، تُشكل التنمية ضرورة في استنهاض الاقتصاد العراقي وذلك يتحدد عبر ركائز أساسية تقوم عليها التنمية، أن أهداف السياسة النقدية متعددة ومتنوعة في التأثير على التنمية، كما أن هذا التعدد لم يأتي دفعة واحدة وإنما مر عبر مَسار تَاريخي تخللهُ العديد من الرؤى والأفكار، وهي رؤى جاءت مُحصلة التجارب في عملية التطور الاقتصادي، (الافندي، 2018، صفحة 482) وهي:

- ❖ تزويد الاقتصاد بالقوة الدافعة الذاتية وتمكينه من التصدي للتقلبات والصدمات الخارجية، وهذا يتطلب إحداث نقلة نوعية في اقتصاده عبر التحول الى تنويع مصادر الإيرادات والتخلص من متلازمة الريعية، معالجة الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقليص الدين الخارجي إلى أدنى المستويات.
- ❖ يبرز دور السياسة النقدية عبر مواجهة الأزمات الاقتصادية وتبعاتها من خلال تفعيل الدور غير التقليدي للسياسة النقدية للمصارف المركزية فضلاً عن الدور التقليدي، وتصبوا بمثابة رديف للسياسة المالية العامة في تعزيز النمو والتنمية من خلال شقي الأول تنفيذي والأخر تنظيمي، فالسياسة النقدية التنفيذية تسعى إلى تحفيز التنمية عبر المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف ومعدلات منخفضه من التضخم وهذا يصب في توليد مناخ ملائم يدعم عملية النمو والتنمية.

والشكل الآتي يبين كيف تؤدي السياسة النقدية دور في تحقيق التنمية.



الشكل (1): العلاقة بين التنمية والسياسة النقدية

المصدر: من عمل الباحثين.

2. **إجراءات تفعيل ادوات السياسة النقدية:** من أجل اعادة الفاعلية لأدوات السياسة النقدية ومنحها مزيداً من الاستقلال الحقيقي وتوجيه بوصلتها نحو تحقيق الاهداف المرغوبة لابد من الأخذ بالآتي: (علي محسن إسماعيل، 2017: 7).

- ❖ ضرورة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي الأمثل عن طريق تقليص العجز غير النفطي وتعظيم الايرادات المحلية وضبط النفقات المحلية، ووضع سقف محدد للنفقات التشغيلية.
- ❖ التكيف مع أسعار النفط المنخفضة عبر اعداد الموازنة العامة للدولة على أساس سعر محدد ومتحفظ للنفط المصدر، نظراً لتراجع التوقعات حول تعافي قريب للأسعار.
- ❖ تحديد سقف محدد وضيق لمقدار عجز الموازنة العامة سنوياً وممارسة رقابة فعالة على تنفيذها وادارة فعالة للاحتياطي النقدي للخزينة.
- ❖ ادارة الدين العام وضبطه بما يحقق استدامة الوضع المالي مع الأخذ بالحسبان عدم توفر موارد اضافية ومصادر للدين العام خلال السنوات القادمة.
- ❖ احتساب الآثار المحتملة على الاحتياطيات الأجنبية عند اعداد الموازنة العامة لتبقى لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي ينبغي تقنين حجم الاستيرادات والسيطرة على المنافذ الحدودية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه وتوفير الظروف المناسبة لنموه فضلاً عن بسط الاستقرار سياسياً وامنياً واجتماعياً وقانونياً للحيلولة دون هجرة الأموال للخارج.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي (قياس وتحليل تحقيق التنمية الاقتصادية بالمفهوم الحديث عبر آليات الإصلاح النقدي للمدة (2010-2020) باستعمال نموذج (ARDL

1. **توصيف متغيرات الانموذج القياسي:** تُعد مرحلة التوصيف من أهم المراحل لأعداد الأُنموذج القياسي وذلك من خلال توصيف دقيق للمتغيرات المتضمنة في الانموذج، فضلاً عن ما تطلبه من تحديد للمتغيرات التي يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها منه، فعملية صياغة أي نموذج كمي يتم بشكل عام صياغته من خلال الأسس النظرية الاقتصادية، أو من خلال وصفها بشكل معادلات خطية أو غير خطية والعمل على تحويل المتغيرات الموصوفة إلى شكل رياضي يمكن تقديره لتطبق عليه الاختبارات الاحصائية والقياسية ومن ثم تحليل وتفسير العلاقة المطلوب تفسيرها اقتصاديا،وفي سياق دراستنا سيتم توصيف الأُنموذج القياسي لفاعلية آليات انتقال أثر السياسة النقدية على أداء التنمية الاقتصادية على وفق مجموعة مؤشرات مستخدمة في الأنموذج، والتي أفرزها الجانب النظري والتحليلي في كل من الفصلين الأول والثاني، والتي يمكن توضيحها كالآتي: المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables) وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها من داخل الأُنموذج الاقتصادي الذي يمثل الظاهرة قيد البحث، والتي تتأثر بالأنموذج ولها مسميات مختلفة كالمتغيرات التابعة أو المعتمدة، وتتضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والمتغيرات الخارجية (Exogenous Variables): وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج أي تتحدد بعوامل خارجية، ومن ثم فإنّها لا تتعامل على أنها متغيرات بقدر ما تتعامل على أنها معطيات، بمعنى أنها تؤثر في المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر به ويتمثل المتغير الخارجي:-
   أ. عرض النقد (m1).
   ب.سعر الصرف (EX).
2. **البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:** اعتمدت هذه الدراسة في احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2007) خلال فترة زمنية معينة، وعرض النقد وسعر الصرف (بالأسعار الثابتة) وقد تم تحويل البيانات إلى ربع سنوية من خلال برنامج Eviews من أجل زيادة

السلسلة الزمنية للمدة (2010-2020) وحسب ما توفر من بيانات صادرة من البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والأبحاث.

3. **اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية (اختبار السكون) UNIT ROOT:** يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية والأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، وسيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) والذي يعتبر من اكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغير (عمار حمد خلف، 2015: 86)، ويشير الجدول رقم (3) إلى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) إذا يتبين أن جميع المتغيرات ساكنه عند الفرق الأول I(1)، وعلى أساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة أو متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال واخرون، 2019: 90).

الجدول (3): نتائج اختبار فيلبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I(0)			بالفرق الاول I(1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
GDP	0,1625	0,5384	0,8096	0,0000*	0,0000*	0,0000*
M1	0,2651	0,5685	0,8407	0,0000*	0,0000*	0,0000*
EX	0,4936	0,6177	0,6177	0,0000*	0,0000*	0,0000*

المصدر: من عمل الباحثين وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

*معنوية عند مستوى 5%.

4. **اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Cointerration:** يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فأنه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) والذي تتضح نتائجه في الجدول رقم (4)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (4): اختبار F الحدود F -bounds للتكامل1المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 9.78	
القيم الحرجة	I(0)الحد الادنى	I(1)الحد الاعلى
%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87
%2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على1أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (4,2,3).

يشير الجدول رقم (4) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، إذ يتبين أن قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (9.78) وتعد أكبر من الحد الأعلى (3.87) وأكبر من الحد الأدنى (3,1) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

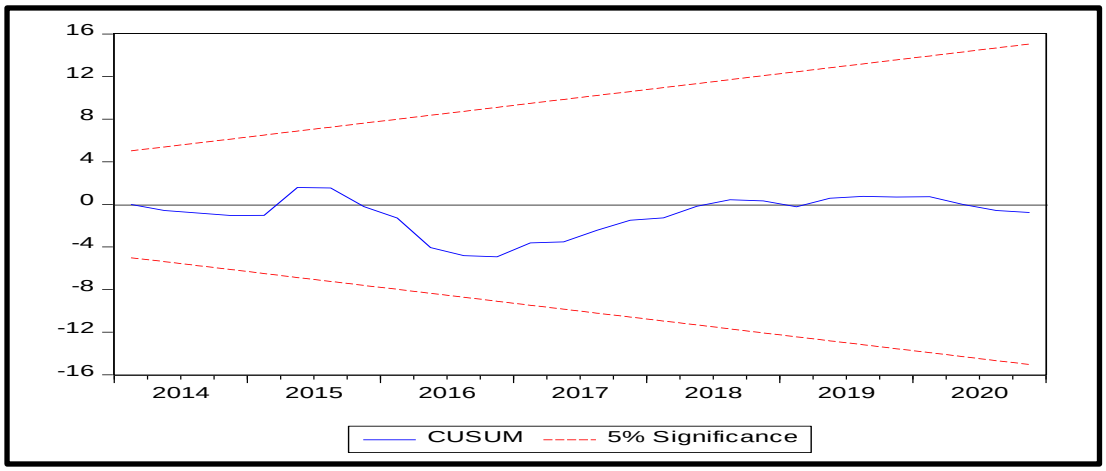
5. **التأكد من عدم وجود المشاكل قياسية:** من خلال الجدول رقم (5) والذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين الاحتياطي الالزامي والائتمان النقدي للمصاف التجارية، إذ يتبين أن النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك أن قيمة Prob. F لكل الاختبارات أكبر من مستوى (5%) وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج المقدر.

الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	0,396638	Prob. F (2,44)	0.5455
Obs*R-squared	0,885485	Prob. Chi- Square (2)	0.4022
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0,369234	Prob. F (1, 47)	0.2974
Obs*R-squared	0,381945	Prob. Chi- Square (1)	0.2782
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي			
Jarque –Berra test		PROBALITY	0.50

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

اختبار استقراريه النموذج CUSUM: لغرض اختبار السكون الهيكلي (Stability) لنموذج ARDL المقدر للعلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل للمدة المدروسة تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والشكل رقم 2يوضح نتائج الاختبار ومنه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة



الشكل (2): يمثل نتائج اختبار استقراريه النموذج CUSUM

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد إلى نتائج التقدير باستخدام برنامج EVIEWS 10.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 459-477
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.24

6. تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومعلمة التصحيح: أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير إلى أن الانموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من أن قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-0,0537) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0,000)، إذا يعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الأجل الطويل بسرعة (0,05) في السنة الواحدة.

الجدول (6): تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ

العلاقة في الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	**Coefficient**	**P- value**
GDP -1	0.8928	0.0000
GDP -2	-0.2281	0.0132
EX	-474.13	0.0000
EX-1	357.008	0.0000
M1	0.0012	0.0000
M1-1	0.0009	0.0508
M1-2	0.0001	0.8227
M1-3	0.0009	0.0000
ECT*	-0.0537	0.0000
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	P- value
GDP	42,45767	0,9155
EX	0,752766	0,3541
M1	0.9091	0.4044
c	99773,82	0,8428

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على1مخرجات برنامج Eviews 10.

قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير إلى أن الانموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من أن قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-0,0537) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0,000)، إذا يعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الأجل الطويل بسرعة (0,05) في السنة الواحدة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن المجموع التراكمي للبواقي يقع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة.
2. قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير إلى أن الانموذج في الأجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الأجل الطويل ويستدل ذلك من أن قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-0,0537) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0,000)، إذا يعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الأجل الطويل بسرعة (0,05) في السنة الواحدة.

3. هناك تأثير حقيقي للسياسة النقدية عل التنمية الاقتصادية، حيث أن السياسة النقدية من خلال التحكم في الكتلة النقدية وفي معدلات التضخم التي لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، حيث إن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار حيث يوجه الحجم الأكبر من الدخل للاستهلاك وبالتالي انخفاض في الاستثمار مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي، فنوعية تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي نتوقف على مدى فعاليتها باعتماد على عناصر موضوعية في ضخ الكتلة النقدية كمراعاة حجم الإنتاج الحقيقي والتحكم في معدلات تضخم معقولة ما بين 2 %و3 %يكون له أثر ايجابي على معدلات النمو من خلال تشجع الادخار.
4. إن غياب إستراتيجية تنموية واضحة تعتبر من المعوقات الرئيسية للنمو، وبالرغم من اعتماد منهج التخطيط الاقتصادي فإن الخطط الخماسية التي جاءت لن تكن معبرة عن حاجات تطوير الاقتصاد العراقي، فقد كانت هذه الخطط مجرد برامج استثمارية هدفها الرئيسي زيادة معدل النمو دون مراعاة ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه بناء آلية ديناميكية ذاتية النمو تفعيل التنمية المستدامة.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تدخل البنك المركزي خاصة في الدول النامية ومنها العراق لدعم عملية النمو من خلال التأثير على معدلات الفائدة لتشجيع الادخار، ودعم إنشاء المنشآت القاعدية لتشجيع الاستثمار.
2. على السلطات النقدية إتباع إستراتيجية متكاملة في السياسة النقدية، وجمع المعلومات عن القطاع الحكومي وقطاع العائلات وقطاع الأعمال الخاص والعام، والقطاع المالي والتي تأثر بالسياسة النقدية.
3. اعتماد السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية، من خلال وضعها على أسس موضوعية واقتصادية من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال الحسابات السياسة، وذلك التحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير الكتلة النقدية اللازمة لتنشيط الاقتصاد من جهة أخرى.
4. ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية ومتابعة تطوير كل من السوقين النقدي والمالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة.
5. العمل على دعم القطاعات الإستراتيجية خارج القطاع الريعي من خلال استخدام الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية.
6. ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملا يحقق الاستقرار النقدي والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي وبالتالي التنمية على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابراهيم العسل. التنمية في الاسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات. بيروت: الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.
2. ابراهيم مهدي عارف. "اثر الحكم الرشيد في التنمية الاقتصادية من منظوراسلامي بالاشارة الى امكانية تطبيقه في اقليم كوردستان العراق." مجلة جامعة التنمية البشرية، 2016، الإصدار المجلد 2.
3. البنك المركزي العراقي. تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2017. المديرية العامة للاحصاء والابحاث، 2018.

4. ايمن محمد احمد. الفساد والمسالة في العراق. بغداد، العراق: مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013.
5. باسم عبد الهادي حسن الابراهيمي. السياسات الاقتصادية في العراق الفرص والتحديات. عمان: مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب أالردن والعراق، 2020.
6. باسم عبد الهادي حسن. السياسات الاقتصادية في العراق تحديات وفرص. عمان:: مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الاردن والعراق، 2020.
7. حسن موفق السيد. التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية. دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 1999.
8. سناء احمد فتوح. "التعليم عن بعد: نظام تعليمي له مزاياه وعيوبه." 2020.
9. شارلز كولينز. "بدائل المصارف المركزية في الدول النامية." مجلة التمويل والتنمية، مجلد 19 4, 1982: 42.
10. عبد الجليل البدوي. من اجل بديل تنموي عادل مستدام وديمقراطي. http://ftdes.net/rapports/Model.alternative.abstract.ar.pdf، بلا تاريخ.
11. عبد المطلب عبد مهدي موسى. ظاهرة العنف السياسي بعد عام 2003 دراسة في الاسباب وسبل المواجهة. بغداد، 2017.
12. محمد احمد الافندي. الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان،الاردن، الطبعة الاولى: مركز الكتاب الاكاديمي، 2018.
13. محمد محمود الطيب. نموذج الدولة التنموية في السودان: خطة الإصلاح الاقتصادي والنمو "المقترحة".
https://www.google.com/search?q=%D8%A7%D8%B3%D8%B3+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9&ei=qIN8YMuSHMP87_UPqpO94Ak&start=40&sa=N&ved=2ahUKEwjLhsX_vojwAhVD_rsIHapJD5w4HhDy0wN6BAgBED4&biw=1280&bih=578# .2019
14. محمود احمد عبدالله. مفهوم الدولة التنموية وتطوره. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.
15. مدحت ابو النصر. التنمية المستدامة مفهومها - وابعادها - مؤشراتها. القاهرة: الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
16. منصور عرابي. التجربة الهندية. القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2014.
17. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. التعلم عن بعد مفهومه واداوته واستراتيجياته. مركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية، 2020.
18. نوازاد عبد الرحمن الهيتي. التنمية المستدامة الاطارالعام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً. ابو ظبي: الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
19. وليد ابراهيم حديفة. القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجاً. 2015.
20. يوسف ذياب. دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الامارات والهند. وزارة الاقتصاد العدد 1، 2014.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. A, Tribe,M. Sumner, International Development Studies: Theories and Methods in Research Practice ..London.2008.
2. Batini, N.,&Laxton. What Conditions can Inflation Targeting be Adopted? The Experience of Emerging s,Markets,Central Bank of Chile Working. 2006.
3. Borivoje Krušković" .Exchange Rate Targeting Versus Inflation Targeting: Empirical Analysis of the Impact on Employment and Economic Growth. "Journal of Central Banking Theory and Practice.85-67 :2020 ,5 15.
4. Frederic. S Mishkin .Macroeconomics Policy And Practice .Columbia University.2012 ،
5. Sharma, Alina Rocha Menocal and Bhavna. Joint Evaluation of Citizens'voice Andaccountability. London: Synthesis Report,Ministry of International Development, 2008.
6. Yvette .developpement durable du concept alamesure, Paris: edition Harmattan.2008